تلكَ اللحظة الكاشفة

بسمة النسور

يعرّف علم النفس عقدة الدونية بأنها «شعور الإنسان بالنقص أو العجز العضوي أو النفسي أو الاجتماعي، بطريقة تؤثر على سلوكه، ما يدفع بعض الحالات إلى التجاوز التعويضي بالنبوغ وتحقيق الذات والكينونة، أو إلى التعصب والانكفاء والضعة والجريمة في حالات أخرى». ويقول الطبيب النمساوي الفرد إدلر إن «كل إنسان يولد وعنده درجة ما من الشعور بالنقص، والتي تبدأ حالما يبدأ الطفل إدراك وجود الأفراد الآخرين ممن يظن أن لديهم قدرة أفضل منه للعناية بأنفسهم، والتكيف مع بيئتهم، ما قد يشكّل حافزا لديه لتطوير قدراته». وهذا ما يؤكد أن الإنسان كائن تنافسي بالفطرة، يحركه ذلك الإحساس الكامن بالنقص، كما ذهب إدلر، فيسعى إلى التفوق وإثبات الذات في مرحلة مبكرة جدا من طفولته، وكأن الحياة حرب خفية، يخوضها على مدى العمر، إلى أن يحقق الأهداف التي وضعها لنفسه، فينال إقرار المجموع، ويصل إلى مرحلة الرضا عن الذات والثقة العالية بالنفس، ما يحقق له التوازن المنشود الذي ينعكس إيجابا على سلوكه وعلاقاته الاجتماعية.

إلى هنا، يكون الإحساس بالنقص دافعا ضروريا وصحيا وسببا أساسيا لنيل النجاح، غير أن الإحساس بالدونية والشعور بالنقص قد يتخذ شكلا أكثر خطورة، حين يتحوّل إلى عقدة مرضية طاغية. وهي، بهذا المعنى، حالة مرضية، سوف تنغّص على المصاب عيشه، إذ يترتب عليها شعور الشخص بالفشل والتعاسة وبعدم التحقق في محيطه، فيفقد الثقة بنفسه المهزوزة أصلا، ما يؤثر سلبا على علاقاته الاجتماعية، ويغدو أكثر ميلا إلى العزلة، وتنتابه مشاعر الغيرة والحسد والكراهية للذات وللآخرين الذين لا يرى فيهم سوى منافسين، تمكّنوا من التفوق عليه، ويستقر لديه الشعور بأنه أدنى منزلة منهم، فيأكل الحقد قلبه، عند نجاح الآخرين، ويعتبر ذلك عدوانا شخصيا عليه. وقد يصنع إلى العنف والجريمة سلوكا تعويضيا. وهو، بهذا المعنى، شخصٌ غير اجتماعي، متشائم بطبعه، لأنه عاجزٌ عن المحبّة والعطاء والتفاعل مع محيطه بشكل سوي، ما ينفر المجموع من حضوره الثقيل وطاقته السلبية، لفشله الذريع في تكوين علاقات الحب والصداقة والزمالة. ويظل ميالا إلى الشكوى والتذمر وتذرع بسوء الحظ، فيقع فريسة سهلة للاكتئاب والعجز عن تحقيق الأهداف. لعل التنشئة الأسرية هي العامل الأكثر تأثيرا في ترسيخ عقدة الدونية، لأن ملامح شخصية الإنسان تتضح في سنوات الطفولة الست الأولى، وهي المرحلة الأكثر حساسية في العمر، حيث تتشكل القناعات والمفاهيم والمعتقدات. لذلك، نشوء الطفل في عائلة جاهلة بأبسط أساليب التربية، كثيرة الانتقاد وعقد المقارنات، لا تعمل على تعزيز ثقة الطفل بنفسه من خلال الإطراء والتشجيع والحب، فإنه سوف يكون معرّضا لتطوير عقدة الدونية، وما يترتب عليها من تردّي الثقة بالنفس والخوف والتردّد والحساسية المفرطة، وقد تعمّق العيوب والعاهات الجسدية الجسيمة لدى بعضهم الإحساس بالدونية، على الرغم من أن الشواهد التاريخية حافلة بأسماء أصحاب إعاقات جسيمة حقّقوا منجزاتٍ إنسانية كبرى، مثل أبو العلاء المعرّي، طه حسين، دوستويفسكي، ستيفن هوكينغ وغيرهم كثيرون، ممن انتصروا على الإعاقة بالإبداع. كذلك سوف يترسخ الإحساس بالدونية، حين يتعرّض الفرد لأيٍّ من أشكال التمييز بناء على العرق أو الدين أو الجنس أو المستوى الاقتصادي أو التحصيل العلمي، في المحصلة، ما زالت دواخل الإنسان غامضة مركبة معقدة، ليس من السهل سبر أغوارها. وعلى الرغم من التقدّم العلمي الهائل في حقل الطب النفسي، إلا أنه ما زال عاجزا عن إدراك ما يعتمل في نفس الواحد منا بشكل دقيق. لذلك علينا، قبل اللجوء، إلى الأطباء، وخبراء السلوك ومدرّبي التنمية البشرية، التأمل طويلا وعميقا في دواخل أنفسنا وإدراك مكامن ضعفها وتلمس وجهها الحقيقي... عند تلك اللحظة الكاشفة فقط، تبدأ أولى خطوات التحرّر والتعافي.

الانقلاب والأوهام الثلاثة في تونس

العهدي مبروك

للانقلاب الذي كاد، في الأشهر التسعة من عمره، أن يأتي على تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس، جبال من السيئات لم تحطم آمال أجيال ناضلت «من أجل هذه اللحظة التاريخية» فحسب، بل شوهت ثقافة سياسية بأكملها. ستظل آثار هذا الانقلاب تلاحق أجيالاً كاملة، كيف لا والأطفال والفتيان يُمسَون ويصبحون على رئيس يخوّن آباءهم وأقاربهم وجيرانهم ممن عارضوه. يقسم على احترام الدستور ثم يلغيه بجرّة قلم، علاوة على استهتاره بكلّ الأعراف السياسية التي استقرّت في ذهنيات النخب ووجدانها. تجرأ قيس سعيّد على ما لم يفعله الرؤساء بورقيبة، الزعيم الذي ساهم في التخلص من الاستعمار، وبني، من خنجيّة، الدولة الوطنية، لم يصدُر عنه خطاب يردّل خصومه إلى مدنه الدرجة، وظلّ قاموسه متعفّفاً نسبياً، ولم يحل ملعب التوانسة دون أن يصف أعداءه بكلّ الأوصاف الوضيعة. حتى بعض من التقدّم العلمي الهائل في حقل الطب النفسي، إلا أنه ما زال عاجزا عن إدراك ما يعتمل في نفس الواحد منا بشكل دقيق. لذلك علينا، قبل اللجوء، إلى الأطباء، وخبراء السلوك ومدرّبي التنمية البشرية، التأمل طويلا وعميقا في دواخل أنفسنا وإدراك مكامن ضعفها وتلمس وجهها الحقيقي... عند تلك اللحظة الكاشفة فقط، تبدأ أولى خطوات التحرّر والتعافي.

التونسي المشار إليه بفسر بصلابة المجتمع المدني. ويبعود بعضهم إلى تجربة التحديث التي عرفتها البلاد، حتى ما قبل الدولة الوطنية، حين تشكّلت، في بدايات القرن العشرين، جمعيات وأحزاب ونقابات دافعت عن فئات المهمشين، من عمال ونساء ومحتاجين، يستشهد بعضهم، لدعم هذه الأطروحة، بأن تونس شهدت ميلاد أول نقابة عمالية، في عشرينيات القرن الماضي، ثم أول رابطة تونسية للدفاع عن حقوق الإنسان في العالمين العربي والإفريقي في السبعينيات، إلخ. لا شك في أنّ هذا المجتمع المدني قد أنقذ تونس من السقوط في أتون حرب أهلية، على إثر الاغتيالات التي عاشتها البلاد سنة 2013، حين جمع الفرقاء إلى حوار وطني استحقّ عليه جائزة نوبل السلام. وقد جعلت هذه المكاسب التونسيين يغترّون، ويعتقدون أن لهم مجتمعاً مدنياً متيناً، غير أن هذا لا يحجب حقيقة مرّة، أنّ هذا المجتمع المدني ليس سوى نسيج جمعياتي، يشكل أذرعاً شرسة للأحزاب.

الوهم الثالث هو النخب المستنيرة التي ميزت المجتمع التونسي، المثقفون الذين عادة ما يفتخر بهم التونسيون، ويزدعون أنهم الرأسمال الوطني الذي أنفقت فيه الدولة مواردها الشحيحة أصلاً ورأسمالهم الاجتماعي. لقد بنت هذه النخب تونس الحديثة، وليس لهذه البلاد سوى من تخرّج من المدرسة عقلاً متنوراً ومنتجاً، غير أن هذه النخب لم تسلم من حالة الاستقطاب الحاد. كان يفترض في النخب، والمثقفين تحديداً، أن ينحازوا إلى الديمقراطية والحرية، غير أنهم ساندوا الانقلاب تشفياً ونكاية في خصومهم، أي حركة النهضة وعموم الإسلام السياسي. لقد ظلت النخب المثقفة تناوئ من حكموا خلال العشرية الماضية، مطالبين بمزيد من الحرية والعدالة والرخاء، غير أنهم ساندوا الانقلاب واستسلموا له، راضين بكلّ أشكال الإهانة التي تعرّض لها المثقفون ذاتهم.

لم يحدُث الارتداد عن تجربة الانتقال الديمقراطي لأنّ الشعبوي، قيس سعيّد، صعد إلى سدّة الرئاسة وأسّدد، بل لأنّ المجتمع المدني والنخب المثقفة خذلت هذا الانتقال، ولم تدافع عنه. هل عاشت البلاد خلال العشرية الماضية ديمقراطية بلا ديمقراطيين؟

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

جعجعةُ جامعة الدول العربية وطحنُها

جمال محمد إبراهيم

(1)

هل يمكن لهيئةٍ أو منظمة ذات اعتبار أن يصيبها ما يصيب البشر من علل النسيان ومن تهوّرَ الذاكرة، بما يدفعنا إلى الظنّ أنها وصلت إلى حوافّ مرض الزهايمر، فما أدركتْ على أيّ أرض تقف، ولا إلى أيّ سماء تتطلع؟ تعدّ جامعةُ الدول العربية من بين أقدم المنظمات الإقليمية التي انتظمت في العالم، بعد إنشاء المنظمة الأممية إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945. ضمّت في عضويتها يوم إنشائها بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فيما أحاطت بها شكوك، كونها صنيعة دول استعمارية كبرى مارستْ تسلطاً مُبيناً على بعض بلدان تلك المنطقة. يُعزى ضعفُ تلك الجامعة، في أوّل سنوات إنشائها، إلى قلة عدد أعضائها الذين لم يتعدّوا العشرة، ما أضعف إرادتها، وأبقاها رهينةَ إرادة الدول القوية التي خرجت منتصرة بعد الحرب العالمية الثانية. وهكذا، لم تكن لتلك المنظمة الإقليمية من فعالية تُذكر في التصدّي لقرتلريبات «سايكس - بيكو»، والتي قسّمت المنطقة وجزّأتها، كما تقسّم الكعكةُ على قاضميها. بان ضعف تلك الجامعة بعد ذلك في الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948، والتي تُبّتت دعائم دولة إسرائيل كياناً مقيماً في قلب منطقة الشرق الأوسط. ثم شهدتْ تلك المنظمة، وهي في بواكير سنواتها، أول معركةٍ لمصر في غزة أوكرانيا إلى الساعة، للسعي، فيما سمي تاريخياً العدوان الثلاثي عام 1956، ثم من بعد الهزيمة العربية في حرب يونيو من عام 1967، ظلّ ملفّ القضية الفلسطينية معلقاً عقودا طويلة، تحت لافتة الصّراع العربي - الإسرائيلي، برغم تعدّد الحروب الشرق أوسطية. وعلى الرغم مما جرى الوصول إليه من اتفاقيات منقوبة ومبادرات خاسرة، من كامب دافيد وأوسلو، وجديدها ما سمّته إدارة الرئيس الأميركي السابق، صفقة القرن، والتي انتهت بمكيدة ميتة لاعتماد القدس عاصمةً لإسرائيل، وجامعة الدول العربية سادرة في عجزها، ومثل ترامب كثيرون على قناعة بأن العرب محضُ ظاهرة صوتية. كان أكثرالمراقبين "تشاؤلاً" هو من يرى جامعة الدول العربية بناية فوق العشرين طابقاً في قلب القاهرة، على بوابتها ناطور لا يحلّ ولا يربط، يؤجرهُ صاحب الأرض ويقلبه ذات الشمال وذات اليمين، إذ هو الآخر مغلوبٌ على أمره.

(2)

رايتني أستعيد هذا الكلام، وقد يراه بعضهم قديماً مكروراً، غير أن مردّه هو حراك تلك الجامعة العربية الكسيح، والذي لا يكاد يستسيغه العقل، بل غمض على الناس إدراك الحكمة من ورائه كلية، وحروب المنطقة تترى من حرب أولى ثم ثانية وهلم جرا. ثم خرجت علينا جامعة الدول العربية بإيفاداها وفداً إلى موسكو التي ظلت والغة في غزوة أوكرانيا إلى الساعة، للسعي، بهمّة عالية، في وساطة في تلك الحرب، فلا تملك إلا أن تعجب العجبَ العُجاب. ذلك صراع يكاد لهيبه أن يأخذ العالم، وبكامل قواهُ الكبرى، إلى حرب عالمية ثالثة. هبّت المنظمة الدولية وأقوياءُ العالم معها لتنبّه جميع الضالعين في تلك الحرب، إلى أن تداعياتها تنذر البشرية بدمار شامل سيقضي بالعالم حتماً إلى محرقة الفناء. لم نسمع لا في الشرق ولا في الغرب عن منظمة إقليمية، تعلم حدود صلاحياتها ومصالح إقليمها تمام العلم، فتفرغ عقيرتها لتنبري في وساطة بين أطراف والغين في حرب ضروس قد تهدّد العالم بالفناء. تلك مهمّة تتعثر أمامها جهود المنظمة الأممية، بكامل هيئاتها ووكالاتها وبعض أمنها، فلا تجد استجابةً من المعتدي، بل صلفاً وعناداً يواجه إرادة دولية، مثلتها الأمم المتحدة، وفي مقدمتها أقوياء العالم، فما أفلح منهم حتى الساعة، لربما كان الأنسب لمنظمتنا العربية، ومن على شاكلتها من المنظمات، أن تصبّ جهدها لدعم تلك الإرادة الدولية وتشدّ من أزر المنظمة الأممية، غير أنك تعجب، إذ ترى من يمثلون جامعة الدول العربية يسعون إلى التوسط عند موسكو، هم جاءوا من دول عربية امتنعتْ عن التصويت في محفل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو في نظر بعضهم يعد مؤازرة للمعتدي الروسي. يا للوسيط الفاقد الحيدة يمشي إلى وساطته خجولا،

> لم نسمع عن منظمة إقليمية، تعلم حدود صلاحياتها ومصالح إقليمها، فتنبري في وساطة بين أطرافٍ والغين في حربٍ ضروس

بحذاء أكبر كثيراً من مقاس قدميه. هي خطىً مهزوزة لن تنجو في خاتمة الأمر، من أن تجلب للجامعة العربية تهمة التحيّز لطرفٍ ضد طرف آخر.

(3)

إنْ عجزتْ تلك الجامعة العربية عن تبنّي موقفٍ موحّد مُلزم يتخذه أعضاؤها حيال تلك الحرب الدائرة في شرق أوروبا، فما الداعي لتحرك جماعي باسمها؟ أما كان الأنسب أن تتحرك كلّ دولة من بين أعضاء تلك المنظمة، على المستوى الدبلوماسي الثنائي، لتخاطب أطراف الحرب المستعرة، بما يوافق مصالحها ومصالح أيٍّ من الطرفين المتصارعين في تلك الحرب؟ لعلّ أوضح تداعيات تتصل ببلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، جرّاء هذه الحرب المشتعلة، قد تُختزل في عاملين: أولهما الحاجة إلى الغذاء، والقمح عند روسيا وأوكرانيا، ثم ثانيهما الحاجة إلى الطاقة، والنفط عند بلدان الخليج. إنّ اضطربت الأحوال الاقتصادية في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع بلدان عديدة أخرى من تأثير تلك الحرب، فعلى البلدان التي تضرّرت مصالحها بصورة غير مباشرة، أن تسعى، وعلى مستوى العلاقات الثنائية، إلى إزالة ذلك الاضطراب. لن يكون مجدياً الركون إلى الدبلوماسية الجماعية، كمثل ما رأينا وزراء موفدين من بعض دول في جامعة الدول العربية المتأثرة، ومن منطلق الحرص على مصالحها الثنائية مع طرفي الصراع، ترفع رايات الوساطة بين روسيا الإتحادية وجمهورية أوكرانيا. تتباين مصالح البلدان الأعضاء في الجامعة تباينا إقتصاديا وسياسيا بيّناً، مع كلّ من روسيا وأوكرانيا. إنّ استوجب الحرص تحرّكا دبلوماسياً لحماية مصالح بعض الدول العربية عند اتباعه هو الدبلوماسية الثنائية المباشرة. ليس من داعٍ لإقحام الجامعة العربية، والتي لا تفلح مساعيها عادة، إلا على مستوى الدبلوماسية المتعدّدة الأطراف، لا الدبلوماسية الثنائية.

(4)

ملاحظ أن دولاً عديدة في المنطقة عانتْ اقتصاداتها جرّاء الحرب الدائرة في أوكرانيا، إلّا أنّ واردات مصر من السلع الغذائية تناقصتْ بصورة كبيرة. ذلك ما أحال دولة مقرّ جامعة الدول العربية، في تقدير الكاتب، إلى أن تقود حراكاً دبلوماسياً يسعى إلى احتواء الأثر السالب للحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا على اقتصاد مصر وبعض بلدان المنطقة. ذلك غرض أوضح من ادّعاء التوسّط بين الغريمين في أوروبا الوسطى. لعلّ أوضح ما يعزّز ذلك الاستنتاج ضعف التغطية الإعلامية التي لم يحظَ إلا بالقليل منها وفد الجامعة العربية في موسكو. إنها جولة علاقات عامة لا أكثر. الصورة الفوتوغرافية التي بثتها بعض أجهزة الإعلام هي خلاصةُ الأمر، وقد ظهر فيها الأمين العام للجامعة إلى جانب وزير الخارجية الرّوسي، ومن حولهما الوزراء العرب، فبدا كأنّ الأمين العام هو رئيس وفد الوزراء العرب، فيما الرجل موظفٌ تمام الوظيفة، جرى إفراج عن سياسيين وناشطين معتقلين على ذمة قضايا أو من دونها. حتى يمكن فهم ذلك التطور النوعي، يجب التذكير بموقف السلطة في مصر من «السياسة»، فضلاً عن وجود معارضة، أو مباشرة حوار وطني معها. وهو موقف الرفض، بل الانتفاء، الكامل للسياسة مفهوماً وممارسة من قاموس الحكم. وهو موقف مُثبت من كل رموز السلطة وأركانها في مصر قولاً وعملاً.

في المجتمعات المتقدّمة والدول الديمقراطية من غير المنطقي ولا المقبول الربط العكسي بين الانفراج السياسي والتأزم الاقتصادي. أما في مجتمعاتنا المتخلفة ودولنا التي لا تعرف الديمقراطية، تتحوّل المعادلة السليمة للعقد الاجتماعي بين المجتمع والسلطة إلى صيغةٍ أخرى قائمة على «الصمت مقابل الطعام»، ومقايضة الحق في الحياة بالحق في التعبير. وإضافة إلى تردّي الوضع الاقتصادي وتدهور أحوال معيشة المصريين بمعدل متسارع، صار الاقتصاد المصري منكشفاً وشديد الهشاشة أمام الأزمات والتقلبات العالمية. وإذا اجتمع الانغلاق السياسي مع الفشل الاقتصادي، حينها لا تكون الدولة ولا المجتمع أمام أزمة مرحلية أو خطر عابر، وإنما يواجهان معاً تهديد بقاء ومفترق طرق بين حياة أو موت، فإن لم يكن في الاقتصاد حلّ، لا مفرّ من المناورة بالسياسة، ولو مرحلياً. وهنا يكمن سر توقيت الإعلان عن ذلك الانفتاح السياسي المزعم، فالدافع والهدف هو عبور مرحلة الخطر الضيري على الدولة والمجتمع معاً، وتجنّب تفاقم الاحتقان، وربما تحوّله إلى طوفان لن يستثني أحداً، وإلا لاتّخذت تلك الإجراءات الانفتاحية من قبل، لكن السلطة لم تكن ترى ضرورة لذلك. فقبل ثماني سنوات، لجأت السلطة المصرية إلى الأداة الأمنية لإسكات أي صوت معارض، ولم كان خافتاً. لواجهة «الإرهاب» و«أهل الشر». ثم اتسعت دائرة الأدوات المستخدمة لتشمل أيضاً التشريع والإعلام، فجرى تأميم المجال العام وتطويع المجتمع المدني وتسطيح الأحزاب. لتتطور عملية السيطرة على كل مفاصل الدولة ومختلف جوانب الحياة إلى ترسيخ سردية الحرب ضد المؤامرات والتربّص بالدولة. وبالطبع، ليس من المنطق في شيء أن ينقلب هذا التوجه تماماً وبشكل مفاجئ، لأنه يعني التراجع عن كل المقولات التحفيزية وشعارات التعبئة التي جرى ترويجها طوال تلك السنوات. من زاوية أخرى، أي حوار وطني يستلزم، بحكم التعريف، نقاشات واختلافات وطروحات متقاطعة وأفكاراً متنوعة وربما متناقضة. كما أن الانفراج السياسي يعني بالضرورة طرح قضايا سياسية ومشاغل عامة واستيعاب لكل الآراء والاتجاهات. ومن منظور عملي محض، لا يمكن القيام بأي انفتاح من دون مشاركة واسعة النطاق وتمثيل لكل القوى والتيارات، بما في ذلك تضمّن الإعلان الرسمي عن «الحوار الوطني» إشارة صريحة إلى شموله للجميع «من دون استثناء». وتأكيد هذا الشمول المطلق بنص مكتوب يدعو بذاته إلى التفكير ملياً وضرورة التأكد من صدقيته. فما أسهل تطويع الشمول وتطبيق «عدم الاستثناء» بانتقائية، استناداً إلى نصوص كثيرة حاكمة تُجرّم التعامل مع هذا الطرف أو ذاك الشخص، لأسباب قانونية ودواعٍ «وطنية» أيضاً.

(كاتب لبناني)

صورة الانتخابات في لبنان كاريكاتورية

يقظان التقي

إذا كانت الديمقراطية هي من الشعب إلى الشعب ومن أجل الشعب. كل النقاش في العملية الانتخابية اللبنانية في 15 مايو/ أيار الحالي يتوقف هنا، لكن الأمور في لبنان ليست كذلك. تتقدّم الفكرة مع كل دورة انتخابات برلمانية، وتأخذ شعارات تغيير وجودية وكيانية مع احتفالية مرور مائة عام على إنشاء دولة لبنان الكبير (1920)، وتغرق اللبنانيون في تساؤلات سياسية. لكن، في ظل انقسامات تلقي الجميع في واقع لا يستطيع اللبناني أن ينتجه ذاتياً، وهناك مبالغة كبيرة بشأن مسألة الخصوصية في الديمقراطية اللبنانية، واللبنانيون أسرى أساطير وهمية تُستخدم من المجتمع الدولي في مقاربة الوضع اللبناني، وهو واقع ككل مستنبع للخارج. هي انتخابات شعبية، من ناحية الشكل، على تواصل مع ظاهرة طقوسية اعتاد عليها اللبنانيون في حياتهم السياسية، وتتقاطع بدفاع شرس من بعض الدوائر الخارجية القلقة على «الكيانية اللبنانية»، التي تستعجل إرادوية داخلية لأعمال الإصلاح في بنية النظام اللبناني على نحو ما يركّز عليه الفرنسيون على وجه التحديد، ومعهم بعض دوائر عربية وغربية، منفتحة على لعب دور إنقاذي أساسي يتوسل الطرق المؤسساتية في إصلاحيّ، سياسي واجتماعي، يحتاج إليهما لبنان. رهانات انتخابية تتبع ميزان قوى يعيش فيه اللبنانيون تعبيرات مختلفة، لا تشكل في مجموعها إرادة تغيير على مستوى الإدارة السياسية، في مجتمع يعاني من انهيارات بنيوية على المستويات كافة. .. انتخابات لا توحي بالأمان، قد تكون قنبلة متفجرة على الطاولة، فيما يبدو الواقع فيه أقوى من الدولة نفسها ومن الأطراف نفسها. انتخابات مفروضة على اللبنانيين بعد مسلسل الانهيارات المالية الكبرى في عام 2019، في واحدة من أسوأ ثلاث أزمات مالية في العالم منذ القرن التاسع عشر، أوصلت البلاد إلى القاع، وبعد انفجار مرفأ بيروت في أغسطس/ آب 2020، والذي تسبب بأكثر من مائتي وفاة ونحو 6500 إصابة، وتشريد حوالي ثلاثمائة ألف شخص، كما ألحق أضراراً شديدة في المرفأ والمدينة. الانتخابات تعطيها الأوضاع شرعية، حتى أنها تشكل مواجهة متأخرة جداً مع الخطر الداهم الذي تمثله طبقة سياسية، ينظر إليها عدوة للشعب اللبناني، وقد أرهقته بأرقام صادمة: 280 مليار دولار ديوناً في عشرين سنة، 30 مليار دولار صرفها حاكم البنك المركزي، رياض سلامة، على دعم الليرة اللبنانية. 40% من الدين العام إنفاق الدولة. 12% من الدين العام ذهب إلى الكهرباء...

... إذاً، السلطة الفعلية في مكان آخر ليس في متناول الناس. الشروط الرئيسية كي تتطوّر الأمور إيجابيا ليست موجودة. المواطنون اللبنانيون المدعوون إلى التصويت يساهمون فقط في إعطاء شرعية لديمقراطية الحكام الذين أفلسوا البلد، فتأتي الانتخابات منهكة ورخوة في ظل مقاطعة هنا، وعزوف أطراف مستقلة هناك، وفشل الشباب اللبناني في برمجة حوارات مع قيادات سياسية أساسية بناءة. أصاب البلاد التصحّر السياسي عقودا. والأهم تأتي الانتخابات في نظام سياسي لا يتناسب مع التطلعات الشعبية. قد تشكل الانتخابات استثارة للشعب اللبناني بعودة الصوت إليه، وهو صوت ليس موجودا، مصادر من شعوبية سياسية، تسعى إلى الارتباط مجدّدا مع الشعب، أو الشعوب اللبنانية، في تلاعب إعلامي أكثر سوءا، إعلام رأي يطمس الوقائع على الأرض. انتخابات تُفرض على الناس اتخاذ قرارها تحت ضغط الانفعال، أي خارج أي عقلانية. بالمقارنة العددية، يمثل المقترعون الأغلبية اليوم من فقراء لبنان (80% من فقراء لبنان وأكثر)، كما أن المرشّحين في غالبيتهم رجال أعمال وأغنياء، وهم أقلية بالنسبة للعدد الكبير من الفقراء. مع ذلك، الأغنياء هم الذين يحكمون، وما عادت العملية الانتخابية تمثل الشكل الأعلى للقيم وللممارسة السياسية الأخلاقية عند اللبنانيين. من هنا، خطر فقدان التفكير، في ظل الجوع، في مسألة قرارات مهمة، يُشكل خطراً حقيقياً للفصل الصحيح، فنوعية حياة اللبنانيين تدهورت في السنوات الأخيرة، ويشكو فيها اللبنانيون. هذا كله لا يعني أنهم يتركون حيثياتها وأسبابها بالطريقة نفسها. استخدام القانون الدستوري وإقرار قانون النسبية في انتخابات 2018 لم يعزّزا أكثرية وأقلية، في ظل الإصرار على ممارسة الديمقراطية التوافقية، والبيانات الإحصائية شبه المستقلة تتوقع ألا تصل الخروق من وجوه المجتمع المدني، أو من الثوار بعيدا من بين ثلاثة إلى سبعة أسماء في الحد الأقصى. وليس الدستور اللبناني مصدرا لممارسة السلطة السياسية في لبنان لأنه لا يطاول كل الشعب. هذا التنظيم السياسي لا يفرز مواطنية سياسية، ولا يسمح بمشاركة الجميع في السلطة التمثيلية البائسة، مع وكلاء برلمانيين يمثلون أحزابهم وطوائفهم. عندما تكون هناك سياسية لأحد ما، يعرف ما الذي يمكن أن يحدث. لكن لا سياسة في لبنان. هنا تشير الممارسة السياسية إلى مسألتين: أن القانون الانتخابي الحالي على قاعدة النسبية والصوت التفضيلي، يفرغ العملية الديمقراطية، ويحاصر اللبنانيين في لوائح مغلقة مناطقيا. تشتت لوائح الثورة والمجتمع المدني، فالمسألة تفترض جهوزية عالية غير متوفرة. يضاف إلى المسألتين تعثر دستور الطائف الذي صدق عليه في 1989/11/5، والذي اعتمد المحافظة وحدة انتخابية، إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي. ومن الإصلاحات الأخرى التي جرى التغافل عنها وتجاوزها أيضا اللامركزية الإدارية، ما يعني الإنماء المتوازن الذي بقي حبرا على ورق. وسؤال التنمية هو سؤال الديمقراطية نفسها في المفهومين، الاجتماعي والاقتصادي.

> السلطة الفعلية في مكان آخر ليس في متناول الناس. الشروط الرئيسية كي تتطوّر الأمور إيجابياً ليست موجودة

انتخابات مفروضة على الجميع ليست ديمقراطية في ظل الفوارق الاجتماعية في الدوائر والأحكام المختلفة، حتى الكلام عن معارضة لا يعدو كونه يقود إلى الشكل، فاللبنانيون في اجتماع مشتّت. ما يعني أن الديمقراطية وما تقوم عليه من أسس نظرية ومفاهيم تطبيقية تصبح باطلة، فعملية «تنقية مياه النهر الذي يجتاح المدينة لا تخدم أحداً، إذا كان مصدر النبع ملوثاً» وفساد أركان الطبقة الأوليغارشية المستفيدة من تلوّث الأوضاع السياسية في لبنان فوق الوصف. حتى داخل العملية الاقترعية توجد أزمات في عملية الاختيار الشعبي والصوت الحرّ. ليس صحيحاً أنه في الوقت، حيث يتدخل الخطاب السياسي أو المذهبي أو المالي في السوق الانتخابية، يتحوّل صوت الناخب إلى «صوت إنجيلي آخر»؟ حتى نتائج التصويت في الاغتراب، يتوقع ألا تعاكس تماما نتائج التصويت في 15 مايو/ أيار المقبل لعدة عوامل معرقلة. لبنان قريب جداً من الحضيض، ويتلقى اللبنانيون وعوداً كاذبة، في ما يتعلق بتغيير بطرا على حياتهم المعاصرة، فقط يُدعى الناس إلى ممارسة حق الاقتراع والتصويت، لكنهم لا يدعون إلى الحكم. فرضية أنّ الانتخابات المقبلة ستؤدي إلى التغيير تشبه تخيلات أرسطو (384 - 322 ق. م) حول «الأخلاق» و«السياسات»، ففي لبنان آلهة سياسية لا تمسّ، ولا تلتقطها الدساتير، ومن الصعوبة إيجاد طريق وسطى بين التطلعات الأوليغارشية لأقلّ الناس.

زحمات لبنان أكبر من اتكاباله (حسين بيضون)

في الحاجة إلى استراتيجية فلسطينية وحدوية

داود كتّاب

بغضّ النظر عن موقف أيّ فلسطيني من العمليات التي جرت أخيراً في مستوطنات ومدن إسرائيلية، يجب تقييم موضوع المقاومة العنيفة من عدة زوايا. المقاومة المسلحة سلاح شرعي ضد المحتل. ومع إلغاء المحتل الخط الأخضر في تعامله أحادي الجانب، بتشجيع الاستيطان وإعطاء ضوء أخضر لاستمرار عنف المستوطنين تحت نظر جنود الاحتلال، فإنّ موقع العمليات ونوعيتها لا يمكن إدخالهما في معادلة التأييد أو المعارضة، فمؤسسات حقوق الإنسان الدولية أصبحت تقول إنّه يجب محاسبة إسرائيل على أفعالها التمييزية من النهر إلى البحر. كذلك يجب أن تقيّم الأمور ضمن ميزان زيادة القمع الإسرائيلي أو عدم زيادته إثر العمليات، أو تخفيض عدد العاملين المسموح لهم العمل في إسرائيل. كل هذه الأمور جانبية في امتحان الفائدة أو الخسارة الوطنية العليا من العمليات المسلحة التي جرت أخيراً. الأكثر أهمية، في هذا المجال، ينطوي على غياب استراتيجية فلسطينية يمكن أن تكون العمليات المسلحة جزءاً منها.

بالنظر إلى الوضع الفلسطيني القائم، ووجود انفصال شبه كامل بين الفصائل الوطنية والقيادة الرسمية الفلسطينية برئاسة محمود عبّاس، يصعب جداً الوصول إلى استراتيجية كفاحية متفق عليها، والأكثر من ذلك تطبيق تلك الاستراتيجية بكفاءة وبفائدة ملموسة لعملية التحرّر الوطني. استمرار شخص واحد في موقع رئيس منظمة التحرير ورئيس حركة فتح ورئيس الدولة الفلسطينية، وفي غياب انتخابات عامة، ينتج مشكلات كبيرة للوصول إلى اتفاق وطني، يشمل استراتيجية تحرّر متفق عليها، وآلية تنفيذ مثل هذه الاستراتيجية. لكن، بدلاً من الانتخابات، يجب أن ترتفع وتيرة العمل الوحدوي من أجل إنهاء الاحتلال.

يرفض الرئيس أبو مازن إدخال العامل الرئيسي إلى استراتيجية التحرّر الفلسطيني، ويبدو أنّ الشعب الفلسطيني منقسمٌ حول الموضوع، وكذلك أغلب الفصائل، بما فيها حركة حماس، التي أصبحت هي في الخندق نفسه، تحاول إيجاد توازن بين إدارة حكومة تحت احتلال والقيام بأعمال نضالية عسكرية، وقد أثبت امتناعها عن إطلاق الصواريخ في شهر رمضان، رغم الاقتحامات الإسرائيلية المسجد الأقصى، أنّ أيديها، كما أيدي السلطة في رام الله، مقيدة إلى درجةٍ ما. ومن هذا المنطلق، يمكن تفهم موقف الرئيس عبّاس إدانة العمليات التي جرت أخيراً، وانطلقت من الضفة المحتلة، ولم تكن موجّهة إلى الجنود، بل إلى مدنيين، مع أنّ المقاومين حاولوا تجنّب كبار السن والنساء. ويبدو أنّ لتوجه الحالي، على سبيل المثال، في استهداف حرّاس المستوطنات والرجال الإسرائيليين، مردوداً أقل سلبية عالمية، وخصوصاً أنّ العالم يتباهى بالمقاومة الشعبية الأوكرانية. لكن، أكثر ما يضرّ البحث عن استراتيجية وطنية شاملة الاستمرار في الانقسام والمنافسة بين الفصائل، بدلاً من العمل معاً، فلا يوجد أي تبرير لإعلان حركتي فتح وحماس، كلّ على حدة، مسؤوليتها عن العملية ضد حارس لمستوطنة إرئيل. كذلك إنّ محاولة رفع الأعلام الفصائلية بدلاً من العلم الوطني في باحات المسجد الأقصى ضرب لمحاولات الوحدة، وخصوصاً في الدفاع عن المقدسات، وقد أجمع عليه الشعب الفلسطيني في كلّ مكان.

لقد قدّم الرئيس عبّاس في خطابه، في سبتمبر/ أيلول الماضي في الأمم المتحدة، فترة عام لانطلاق عملية دبلوماسية للوصول إلى نتائج في إنهاء الاحتلال، وإلّا فسيدعو تغييراً في الاستراتيجية الوطنية، من دون أن يحدّد أي اتجاه سيتخذ. هذا يعني أن لدى القوى الشعبية والإسلامية وغيرها أشهر الصيف المقبل للعمل خلف الكواليس، وبناء استراتيجية وطنية متكاملة، تهدف إلى التحرّر، وتعمل على الاستفادة من العمل المقاوم والعمل السياسي والنشاط الشعبي محلياً وعالمياً.

إذا كان الهدف من الحركة الوطنية والإسلامية الفلسطينية إنهاء الاحتلال، لا الحفاظ على مكتسبات ذاتية، فالطلوب، بصورة عاجلة، التوصل إلى استراتيجية وحدوية واضحة ومتفق عليها، قد تعتمد على النضال السلمي للأعنفي، أو تعتمد على النضال العنيف، أو على خليط من الأمرين. وفي كل الأحوال، يجب أن تكون استراتيجية متفقاً عليها في الشكل والتوقيت، تضع المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني فوق كلّ المصالح الجانبية.

(كاتب وإعلامي فلسطيني)

> المطلوب، عاجلاً، التوصل إلى استراتيجية وحدوية متفق عليها

احذروا هزيمة روسيا

معن البياري

لم تنتهِ الحرب الروسية في أوكرانيا بعد، ولم تتبيّن لها نهاية تستقرّ عليها نتائج منظورة، وإنْ تخفت وتيرة التدمير وتعلو، تبعا إلى ما لا نعرف من حسابات أهل القرار العس

سيناء في دفتر أنثروبولوجي مصري

عصام شعبان

تعدّ جغرافيا المكان أحد عوامل تشكّل التاريخ، بما فيه من فصول للصراع والتواصل. هذا ما يمكن استنتاجه من كتابات عدة عن سيناء. والغوص فيها مغرٍ وغني بالتفاصيل كما طبيعتها. وعلى الرغم من أهميتها ومركزيتها، فإنّ الكتابات التي تتّصف بالشمولية والكلية محدودة، وظلّت نادرةً تقتصر على جزئيات، حتى مطلع القرن العشرين، كما يشير نعوم شقير. وسيناء، في فكر روّاد وكتّاب أنثروبولوجيين وجغرافيين، بوابة للتواصل بين الحضارات ومعبر للتجارة، وساحة للتنوعين، الثقافي والديني. وعلى أرضها شواهد وآثار لفترات تاريخية متتابعة، وفي مكوّنات سكانها خريطة للاتصال بين سكان الشام والجزيرة العربية وسكان وادي النيل، وربما أبعد من ذلك في فترات توسّع نفوذ مصر وجغرافيتها.

تبدو سيناء مغرية للبحث الأنثروبولوجي، بما تمثله من ميدانٍ غنيّ للدراسة، وما يتصل بعلم الأنثروبولوجيا ذاته من شمولية، بفرعيه، الثقافي والاجتماعي، وتقاطعه مع علوم التاريخ والجغرافيا والسياسة، ودراسة الشعوب والقبائل، ومكوّنات البناء الاجتماعي. دراسة عباس مصطفى عمّار (1904 - 1974) «سيناء المدخل الشرقي لمصر» نشرها أول مرة في العام 1946 المعهد العلمي الفرنسي في القاهرة، جزءاً من رسالة للماجستير، وفي ظل توجه قسم الجغرافيا في جامعة فؤاد الأول، بالاهتمام بالأقاليم المصرية. تتصف الدراسة، بالشمولية وغزارة التفاصيل، وقد أعاد نشرها كتاباً المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات عام 2014 (239 صفحة) بمقدمة وليد نويهض، يستعرض فيها أهمية الدراسة ومنهجها وسياقها الزمني، متتبعاً موقع سيناء في محطات الصراع العربي الصهيوني. وكانت إعادة نشر الدراسة، ضمن سلسلة طيّ الذاكرة، متسقة مع أهداف السلسلة من «البحث عن المفيد والمتميز وربما المنسي أملاً بترميم الجسور المعرفية ضمن عملية إعادة الوعي».

يهدي عمّار، الحاصل على الدكتوراه في علم الأجناس من كمبردج 1942، الدراسة إلى روح رئيس الديوان الملكي، أحمد حسنين. ربما لسببين، الأول يذكره في المقدمة، اعتراف بأثره في الكشف الجغرافي. وربما تفيد الإشارة إلى كتاب حسنين «في صحراء ليبيا»، والذي يتناول، بأسلوب قصصي، تفاصيل الأماكن، والقبائل التي تعيش في صحراء ليبيا وصولاً إلى غرب السودان وبعض قبائلها من الزغاوة والفور، وقدّم له رئيس الجامعة حينها، أحمد لطفي السيد. وربما السبب الثاني للإهداء تأثر الباحث، الشاب حينها، بحادثة وفاة حسنين (فبراير/ شباط 1946) بعدما صدمته سيارة نقل أعلى كوبري (جسر) قصر النيل.

وعلى كل حال، تعدّ دراسة عمّار ضمن أهم الدراسات عن سيناء، وتشمل تفاصيل عن طرق التجارة والحج ومناطق نفوذ القبائل وأصولها وترحال بعضها فيما بين شرق الأردن وفلسطين، وارتباطها بالوادي، خصوصا مديرية الشرقية ومناطق القليوبية والصعيد وصولا إلى السودان، وتتضمّن عوامل الجغرافيا وأثر الأنشطة الاقتصادية والحدود في ذلك كله.

واستغرقت الدراسة عملاً ميدانياً متصلاً تسع سنوات، بجانب الاستعانة بقائمة طويلة من الكتب التراثية والتاريخية، منها «تاريخ سينا والعرب» لنعوم شقير، والصادر في 1916، والذي يتناول فيه بالتفصيل تاريخ سيناء وطبيعتها والحياة الاقتصادية وأهميتها وآثارها وعادات سكانها، وقد ظل مرجعاً للبحث والدراسة في ما بعد. وشقير أشبه بجيل من الأنثروبولوجيين الأجانب الذين درسوا مناطق أفريقية ضمن بعثات ومهام رسمية، وهو الموظف الحكومي في وزارة الحربية، الشغوف بكتابة التاريخ الاجتماعي عبر المعايشة في الميدان. ومستفيداً من عمله، استطاع تجميع خيوط كتابه الموسوعي (ما يزيد عن 800 صفحة) ونشره على أجزاء متسلسلة، غير إلقاء محاضرات عن سيناء في عدة مناسبات اجتماعية! وقد شغل شقير (لبناني الأصل) موقع سكرتير اللجنة المصرية للتفاوض والدفاع عن مصرية سيناء، حين دبّ نزاع حدودي بين الدولة العلية (السلطنة العثمانية) والخديوية المصرية، ففي فرمان تولية عباس الثاني، حاولت السلطنة ضم سيناء إلى نفوذها، ثم احتكّت لاحقاً بها «حادثة طابا» وانتهت بترسيم الحدود أول أكتوبر/تشرين الأول 1906، بما يحمي مستقبل مصالح مصر وأمنها، المتمثل في الحفاظ على سيناء ساحة صدّ وحماية طبيعية. وكاد الأمر أن يشعل الحرب، على حد تعبير شقير، بينما رأى بعضهم اعتداء السلطنة على طابا حادثة مؤثرة في الفكر السياسي المصري في ما بعد. كان نعوم شقير يرى أن تاريخ سيناء مجهول لعامة المصريين، بينما يشدّد عمّار، في مقدمة دراسته، «سيناء المدخل الشرقي لمصر» على ضرورة المعرفة الجغرافية للجمهور، بوصفها تشكّل مجتمعهم وتطور تاريخهم. وحسب أستاذ الجغرافيا، عاطف معتمد، والذي حقق كتاب عمار في طبعة جديدة عام 2020 مضافة إليها تفاصيل وتوضيح للخرائط وتصحيح بعض الأسماء، استمرّ المنهج الإقليمي في الكتابة الجغرافية عن أقاليم مصر، وضمّت هذه المدرسة جيلاً من الرواد، منهم محمد عوض وجمال حمدان ومحمد رياض وكوثر عبد الرسول، ويمثل كتاب جمال حمدان رؤية ثاقبة وتمثيلاً لوطنية جارفة، غير الإمتاع بما في النصوص من جماليات. يتناول عمّار بالدراسة أهمية موقع سيناء تجارياً وحربياً، وطريقاً للمواصلات والعبور، بما فيها من موانئ متصلة بالبحر الأحمر ورابطة بشرق أفريقيا والقرن الأفريقي، ومعها ترتبط حركة القبائل والسكان، وتتأثر بعوامل المناخ والموارد والطرق، لترسم خريطة الهجرات الداخلية والخارجية. وتتضمن الدراسة طرق سيناء، ومنها وبعد دخول الإسلام، طرق الحج وفيها تفاصيل عن رحلاته، والذي ظل مساره لأهل شمال أفريقيا نهر النيل، ومنه إلى الصحراء الشرقية وصولاً إلى ميناء عذاب والقصير على ساحل البحر الأحمر، ثم تحوّل إلى سيناء، طريقها الأوسط تحديداً «بعد أن حجّت به شجرة الدر، وسير الناصر قلاوون قافلة الحج عبر سيناء حوالي منتصف القرن الثالث عشر الميلادي». وكانت الرحلة تبدأ بتجمع الحجاج غربي ترعة الإسماعيلية جنوب الخانكة شرق قرية المرج (تتبع محافظة القليوبية حالياً)، ثم يقطع الصحراء قرب مدينة السويس. وقد كانت في الرحلة مشاق وصعوبات، منها اجتياز الكثبان الرملية بين السويس وهضبة التيه، وصعوبة مسار العقبة ووعورته. والمشكلة الثالثة المياه المحدودة في درب الحجاج، وغير ذلك هناك مسار المسيحيين إلى دير سانت كاترين خلال القرن 15 و16. وكان يأتي من غزة ويقطع هضبة التيه وصول الوديان الجبلية الجنوبية إلى الدير، وتستكشف هجرات قبائل عربية قرشية من الحجاز (كما الصوالحة وسكن بعضهم قليوب في مصر)، واتصال بعضها بقبائل الحجاز، وقبائل أخرى عبرت إلى مصر من مسالك سيناء، وإليها هبطت من بلاد الشام وسورية خلال القرون الإسلامية الأولى، وما تلاها قبائل أخرى. ويُستكشف من الدراسة اتصال وثيق بين سيناء وفلسطين، تحدّده العوامل الجغرافية والأنشطة الاقتصادية. على سبيل المثال، كانت أراضي قبائل التياها تمتدّ إلى جنوب فلسطين، خصوصاً بئر السبع، ومساكنهم حتى أوائل القرن التاسع عشر، متركّزة حول غزة وخان يونس، نظراً إلى صلاحيتها للسكنى. وكانت قبيلة الترابين نشطة في الأعمال التجارية ما بين سيناء وغزّة وحبرون، وينسبون إلى عرب الحجاز. بجانب ذلك هناك الاتصال العائلي والقبلي، وهجرات لقبائل سيناء إلى فلسطين والعكس، في رحلات تجارية خاصة لبيع الحيوانات وممارسة أنشطة الرعي، والتي كانت تنظمها مصلحة الجمارك، حيث يدفع على كل رأس ضريبة، وإذا امتنع التاجر تخاطب حكومة فلسطين شيخه، وإذا امتنع تخاطب الحكومة المصرية ليدفع ضريبة الرعي أو التجارة. وبالمقاربة مع ذلك، يستغرب عمّار أن تأخذ الحكومة المصرية ضريبة على دخول التجارة من سيناء إلى مصر، لأن أصحابها البدو يسكنون أراضي مصرية، وهي الضريبة التي كان البدو يشكون منها وطالبوا بإلغائها. وفي الكتاب تفاصيل أيضا عن أنشطة التعدين (خصوصا المنغنيز في أم بجمة والتي عمل فيها 500 عامل في 1914) وصيد السمك والسمّان الذي كان يشحن ويرسل إلى بورسعيد ليُصدّر إلى أسواق أوروبا، مرسيليا وأثينا، وقد يصل إلى لندن، والسمّان يهاجر من حقول القمح في روسيا ورومانيا في الخريف إلى وسط أفريقيا ويمر بشمال سيناء.

وفي الدراسة تفاصيل عن مشكلات قديمة لا يزال أثرها باقيا، كما مشكلات نقص في سبل العيش، ووعورة بعض الطرق وعدم وفرة الماء في بعض مناطق سيناء أو قلة عذوبتها، وقد استعان أهلها قديما بنحت الخزّانات في الصخور، منها خزّانات مغارة أم خشب وجبل الحلال، وتسمى الهربات، وقد كانت صعوبة توفر المياه عائقاً أمام الغزوات، وأيضاً أمام تعمير بعض مناطقها. ويمكن رؤية سيناء، في دراسة عباس مصطفى عمّار (تولى مناصب وزارية بعد 1952 وشغل مواقع قيادية في منظمة العمل الدولية)، موضوعاً للبحث الأنثروبولوجي، بكلّ ما فيها من حجر وبشر وحيوانات وطبيعة وطرق وتاريخ وأهمية وتنوعات سكانية واتصال بين ما يجاورها، خصوصاً فلسطين، وتظهره وقائع تاريخية سابقة على الصراع العربي الإسرائيلي، وخلاله أيضاً. وقديماً شهدت سيناء مرور الغزاة وتربّص الطامعين، ومنها اتخذت مصر طريقاً للتوسّع، حين يشتد بأسها فتمدّ نفوذها خارجياً. وفي سيناء، تمتد حركة الجيوش والمجموعات السكانية، وعبرها ومنها شهدت المنطقة أحداثاً مهمة، ومعارك وصراعات لم تختصّ بها مصر بحدودها المعروفة الآن. وبمعرفة ثقلها يمكن الاستدلال على أهميتها الاستراتيجية، والتي جعلت أي تفريطٍ في أمن سيناء الاستراتيجي والاجتماعي مكمناً خطراً، وضمنه حديثاً إهمال وتأخر في مهام أعمارها وتنميتها، وهي نقيصة وجب إنهاؤها، كما رفع أي شكل أو ملمح من التمييز والحرمان ضد سكانها، لبعض منه جذور تاريخية، يعرفها من يدرس المنطقة. لم ينفصل سكان سيناء عن الوادي، حتى شرارة ثورة عرابي مسّت سيناء حسب رواية نعوم شقير. وكان أهلها وما زالوا حصناً للدفاع عنها، وبطولاتهم في مقاومة المحتل والعدوان الإسرائيلي تستدعي الفخر والاحتفاء.

(كاتب وباحث مصري)

> قديماً شهدت سيناء مرور الغزاة وتربّص الطامعين، ومنها اتخذت مصر طريقاً للتوسّع، حين يشتد بأسها فتمدّ نفوذها خارجياً
>
> بمعرفة ثقلها يمكن الاستدلال على أهمية سيناء الاستراتيجية، والتي جعلت أي تفريط في أمنها الاستراتيجي والاجتماعي مكمناً خطراً

حقوق الضحايا في سورية من أجل عدالة انتقالية

سوسن جميل حسن

ما عدد السوريين الذين يفهمون معنى العدالة الانتقالية ومغزاها وضرورتها، أو يكترثون بها ويعتبرونها ضرورة يفرضها واقع الحال المزري الذي وصل إليه الشعب السوري، بعد حرب انتهكت كل شيء، كانوا حطبها المغمّس بالعنصرية والتعصّب وكلّ ما يهدّد الأمن والسلم المجتمعي؟ وهل يحظى الوقوف على عتبتها، كخطوة أولى في الشروع بالتأسيس لها، بالظرف المناسب؟ بل متى يكون الظرف المناسب كي يُؤسّس للبداية، من دون أن يُجهض المشروع قبل انطلاقته؟

أمام هذا السجال الذي أطلقته صحيفة الغارديان قبل أيام، بنشرها تحقيقاً مصحوباً بمشاهد صادمة عن مجزرة حيّ التضامن في دمشق، التي حصلت في شهر إبريل/ نيسان عام 2013، والتي هي واحدة من مجازر لم تكفّ عن الوقوع بحق الشعب السوري، ولم توفّر الأطراف الضالعة في الحرب القيام بها، لكنّ الأبشع من بينها تلك التي تمارسها الدولة، متمثلة بنظامها السياسي، ضدّ الشعب، أمام هذا السجال، يعود السؤال عن العدالة الانتقالية إلى الوعي، ذلك لأنّ ما يلمسه المتابع، أنّ الشعب السوري ما زال، على الرغم من كل الانهيارات التي وقعت وتقع باستمرار، محكوماً بآليات التفكير ذاتها في غالبيته، بدلاً من أن تدفعه الأزمة الجبّارة التي حلّت بحياته إلى إعادة التفكير في ما حدث، ونبش الماضي، القريب وذاك البعيد، للبحث فيه وسؤاله، للتصالح معه ووضعه في مكانه الملائم من أجل الانطلاق نحو المستقبل، وأنّنا ما زلنا بعيدين عن مفهوم العدالة وقبولها ما دام هناك من يصفقون للقتل أو يبرّرونه أو يشمتون بالضحية. في سورية، على مدى سنوات الحرب التي بدأت بانتفاضة الشعب من أجل كرامته وحرّيته، هناك من قُتلوا بوحشية، ومن عُذّبوا، واختفوا وغُيّبوا، هناك من تعرّضوا للعنف الجنسي أو العنف القائم على النّوع الاجتماعي، وهناك من هجّوا مذعورينَ من منازلهم، واقتُلعوا من بيوتهم وماضيهم وأحلامهم، بل هناك جماعاتٌ تعرّضت للعنف والتنكيل والقتل وحرمانها حقوقها، في كل المناطق السورية، بسبب إثنيّتها أو عرقها أو دينها أو نوعها الاجتماعي أو انتمائها السياسي. وجرى تفتيت المجتمع، غير المتماسك في الأساس، وتوزيعه على مناطق جغرافية بتغيير ديموغرافي واضح يتبع أجندات صاغتها كلّ الأطراف الضالعة في النزاع. صحيحٌ أن مفهوم العدالة الانتقالية حديث، ويلزمه حدّ ما من الوعي والاهتمام، ويُعدّ من شواغل النخب المجتمعية في المجالات التي لها علاقة به، لكنّ مفهوم العدل والعدالة بشكلهما الأولي من القيم التي تتباهى المجتمعات بها، وهذا مطلب على الصعيدين، الشخصي والعام، فهل من الصعب نشر الوعي بمفهوم العدالة الانتقالية؟ تعني كلمة انتقالية أنّ المجتمع ينتقل من مرحلة إلى أخرى. وفي الواقع، لم ينتقل المجتمع السوري (أو المجتمعات السورية؟) من مرحلة إلى أخرى، بل ما زال تحت سلطة الظروف نفسها، والآليات التي تحكمه نفسها، في كلّ المناطق، فيما المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام تخضع لأنظمة حكم وإدارة تشبه ما يمارسه النظام، وكأنما هناك توأمة لتلك السلطات بعضها مع بعض، فكيف يمكن وضع أهداف والشروع بها من أجل مساعدة المجتمع في الانتقال من النزاع إلى السّلام المُستدام، ومن الحكم الاستبدادي إلى الدّيمقراطيّة؟ للمجتمع السوري خصوصيته بالغة التعقيد، التي أظهرت الحرب تمكّن عقدها من نسيجه، ذلكَ أن ثقافته وتاريخه وبُنيانه القانونيّ والسّياسي وتعدّده الإثنيّ والديني والطائفي وتكوينه الاجتماعي والاقتصادي، كلّها لم تشتغل الأنظمة، الاجتماعية أو السياسية أو الدينية، على تنقيتها وتطويرها وشلّ قدرتها على التأثير الشديد في حياة الأفراد والجماعات، بل ترك المجتمع لاستنقاعه المديد، وزادت الحرب التي استُثمر فيها بالطائفية والإثنية في جعل المسافة تطول أكثر بين السوريين وبين مجتمع أكثر سلاماً وعدلاً وشمولاً للجميع، مجتمعٌ مأمول في أن يكون قد قطع شوطاً كبيراً في تصفية حساباته مع الماضي، بكلّ حمولاته العنفية والتقسيمية والإقصائية، قادر على إنصاف ضحاياه من كل الأطراف. وفي الواقع، ما زلنا بعيدين مسافاتٍ شاقةٍ عن تصفية حساباتنا مع الماضي البعيد، ماضٍ عمره قرون من الحروب والاقتتال والظلم والمظلومية المبنية على سرديات تاريخيةٍ عملت على تطويع التاريخ، ليخدم أهدافها ويزيد من التفاف جماعاتها وتراصّهم في كتلٍ صلدة، ماضٍ بمثابة منارة وحيدة لمستقبلٍ مضمرٍ في نفوس الجماعات، فكيف يمكن التصالح مع ماضٍ قريب هو جزء من ذاك البعيد؟ لم تفعل الحرب، وكذا ضنك العيش الذي يعيشه السوريون اليوم، إنْ في الداخل وفي مناطقه الموزّعة على سلطات أمر واقع، بالإضافة إلى مناطق النظام، إلى السوريين في المخيمات في دول الجوار، حيث يتراجعون أيضاً في مستويي العيش والتطور، إلى السوريين في دول اللجوء البعيدة، في جعل غالبية السوريين يتراجعون قليلاً عن متاريسهم، ويفكّرون في سنوات الجمر وذاكرة الدم التي تنهض من جديد، مع كلّ خبر أو مجزرة، بل يستعيدون الهمم في شحذ نفوسهم والتمترس خلف المقولات المضلّلة، عن الأحقية والظلم، والاستهداف والقتل، إذ يسعى كلّ فريقٍ لتخوين الآخر وتحميله مسؤولية الخراب، واتهامه بمحاولة قتله وإقصائه عن الوطن وأحقية العيش فيه. وهذا ما شاهدناه بعد فضيحة مجزرة التضامن، التي لا تحتمل أي موقفٍ سياسي أو غير سياسي، بل ما تحتاج إليه موقف أخلاقي إنساني، إذ كيف لأحدٍ أن يصفّق للقتل بهذه الطريقة؟ وتشير هذه الظاهرة إلى معضلة كبيرة ومعقدة، إذ تشكّل حجر عثرة راسخ أمام تعزيز مفهوم العدالة الانتقالية، فيما لو حلم الشعب بمرحلةٍ انتقالية تجعله يتجاوز عنق الزجاجة المحشور فيه منذ بداية الحرب.

ما زلنا بعيدين عن مواجهة الأسئلة الصعبة التي يبدو كما لو أنّ المعنيين يشيحون وجوههم عنها، أسئلة البداية، الخطوة الأولى، كيف ومتى؟ وما بعد الخطوة الأولى، فيما يضمن الاقتراب من مستقبلٍ يضمن السلام المستدام وإمكانية تحقيق مجتمع شامل لكل أبنائه، مجتمع قادر على التخلّص من حمولات الماضي، وهذا لن يحدث من دون تحقيق العدالة الانتقالية، ونصرة الضحايا من كل الأطراف، ثم إصلاح القوانين وضمان نزاهتها، واعتراف المرتكب بجريمته، وخضوعه للقانون، ثم الدخول في مرحلة تعزيز القيم العليا بعدها، كالتسامح بين مكونات المجتمع. امّا الغفران فأمر شخصي بالمطلق، ولا يمكن طلبه أو فرضه.

العدالة الانتقالية يلزمها جدول زمني، ويلزمها تعاقدٌ مع الوقت، إذ لا يمكن تجاوز مراحل في تدرّج تطبيقها، لأن عقبات كبيرة وراسخة في طريقها، لكن لا بدّ من تقريب مفهومها إلى أذهان الناس وضمائرهم، خصوصاً الذين ما زالوا مؤمنين بأن الحكومة هي الضامن لحياتهم، وهي التي تواجه تآمر العالم عليها، ولا بدّ أن سلوكها في الحرب سليم يسعى لحماية الشعب والوطن، بالرغم من كل البراهين على خراب الشعب والوطن، وبذلك يبرّرون القتل، وقد يمارسونه، إذا اقتضى الأمر من منظورهم هذا. هناك محاولات جادّة من سوريين يجتمعون على أهدافٍ تصبّ في مصلحة الشعب والمستقبل، وهناك مجموعات مجتمع مدني في الواقع وفي الفضاءات الرقمية، وهناك أفرادٌ لا ينتمون إلى أي حزب أو حركة سياسية أو مؤسسة مدنية، لكنهم يعملون بشكل مستقل على نشر الوعي بين الناس، وهناك منظمات حقوقية ومدافعة عن حق الضحايا من كل الأطراف، لكن هناك لمسة مفقودة، وهي أساسية من أجل دفع المشاريع التنويرية التي لا بدّ منها كأساس لتمكين الحياة المستقبلية، لمسة قد يلتقطها اجتماع هذه المجموعات بعضها مع بعض، فيكون تأثيرُها أوسع وأكثر قدرة على إحداث الفارق في الوعي العام الذي ما زال بعيداً جدّاً عن قبول فكرة العدالة الانتقالية القائمة أساساً على حماية حقوق الضحايا واحترامها، وهذه الحماية هي الحجر الأساس في العيش المشترك وبناء المستقبل في سورية.

(كاتبة سورية في برلين)

> ما زال الوعي العام بعيداً جدّاً عن قبول فكرة العدالة الانتقالية القائمة أساساً على حماية حقوق الضحايا واحترامها
>
> العدالة الانتقالية يلزمها جدول زمني، ويلزمها تعاقدٌ مع الوقت، إذ لا يمكن تجاوز مراحل في تدرّج تطبيقها

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads